

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

أي تخرج من شركة مدرجة سيعاد استثماره في السوق الكويتية

## السعد: حصة هيئة الاستثمار في «زين» و«بيتك» متاحة للبيع

قال العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الكويتية بدر السعد ان حصة «الهيئة» في كل من شركة زين للاتصالات و«بيتك» هي قابلة للبيع، مشيراً الى ان «الهيئة» في حال نفذت بيع حصص في شركات مدرجة في البورصة الكويتية ستعمل على إعادة ضخها بالسوق الكويتية عبر محافظ أو صناديق. وأشار في مقابلة مع قناة «العربية»، على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن الى ان معظم الأسهم التي تملكها «الهيئة» جاءت بناء على معالجات لمديونية سواء «المناخ» أو شراء محفظة البنوك سنة 1993.

### المحفظة المليارية

#### أمنت استقرار

#### الأسهم الكويتية

#### وجعلتها جاذبة

#### للشراء الآن

#### مستثمرون في

#### خصخصة الشركات

#### الحكومية بعد

#### بيع شركة تعليم

#### القيادة

وقال السعد ان «الهيئة» لا تفضل أن يكون لديها استثمارات مباشرة في



بدر السعد

السوق المحلي، بل تفضل الاستثمار في الصناديق أو المحافظ مع مديريين متخصصين. وأضاف ان «الهيئة» أقدمت على بيع حصتها في شركات غير مدرجة منها شركة التعليم لقيادة السيارات، وستعتمد الى بيع

شركة المنتجات الزراعية، وذلك في إطار خصخصة الشركات الحكومية. ولفت السعد إلى أن استثمارات «الهيئة» في السوق الكويتية ساهمت في تأمين الاستقرار لها، مشيراً إلى أن «الهيئة» ملتزمة بالاستثمار في

مختلف قطاعات سوق الأسهم الكويتية.

وأضاف ان السوق الكويتي يعتبر أساسياً بالنسبة للهيئة وستستمر متواجدة فيه، مشيراً الى ان المحفظة «المليارية» ساهمت بشكل غير عادي في استقرار السوق حتى أصبح الآن أكثر جاذبية.

ويخصوص العقار الاستثماري، والحديث عن تضخم الاسعار فيه واحتمال وجود فقاعة فيه، قال السعد «لا اعتقد ان اسعار العقار الاستثماري مبالغ فيها في الكويت، ولأسيا في مدينة الكويت تحديدا، مشيراً الى ان الاسعار تحسنت واستقرت و«الهيئة» تعتمد الانتقائية في هذا المجال وتتوجه نحو العقارات الكبيرة لأنها لا تريد ان تكون منافسة في السوق».

وأفاد بأن المحفظة العقارية استثمرت نحو 700 مليون دولار (نحو 200 مليون دينار)، مشيراً الى ان «الهيئة» مستمرة في البحث عن فرص جديدة. وفي الشق العالمي، استبعد السعد الا يتم رفع الفائدة في الولايات المتحدة قبل تسعة أشهر أو سنة إذا استمر الوضع الاقتصادي في أميركا على حاله، وقال «لا أعتقد أن هناك فقاعة ولكنه تصحيح لبعض أسعار الأسهم الأميركية». وكشف السعد أن «الهيئة» تتجه منذ عامين للاستثمار في القطاعات غير التقليدية في الولايات المتحدة، وهي تشمل الطاقة النظيفة، والوقود الحيوي والقطاع الصحي إلى جانب المشاريع العقارية الضخمة. وفت السعد إلى ان الهيئة استثمرت في مشروع

### لا تضخم

#### ولا فقاعة بالعقار

#### الاستثماري..

#### خصوصاً بمدينة

#### الكويت

#### المحفظة العقارية

#### استثمرت

#### 200 مليون دينار

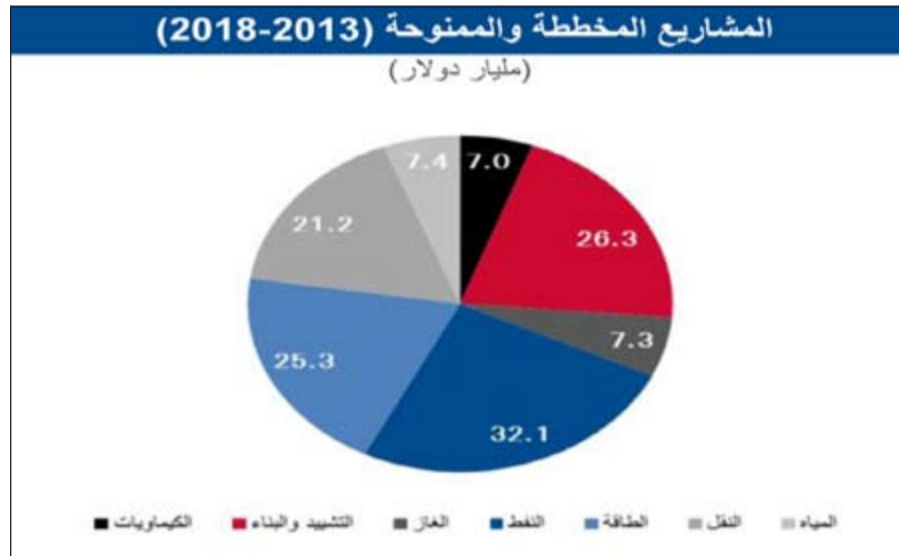
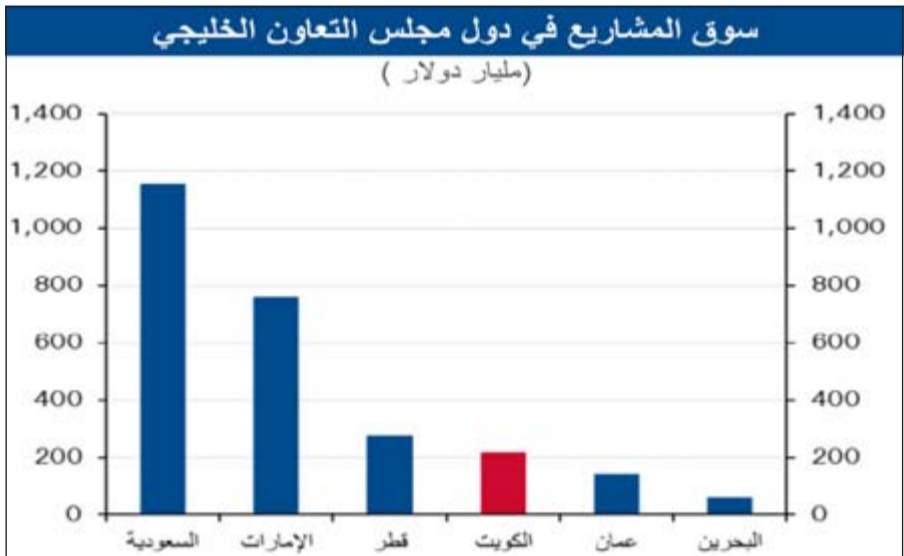
#### بعقارات كبيرة

#### ولا نريد المنافسة

عقاري ضخم في نيويورك، وفي شركة «بلوم إنرجي» التي تعمل بقطاع الطاقة النظيفة. وأضاف أن «الهيئة» استثمرت مليار دولار في سوق الأسهم الصيني حتى الآن، وتدرس الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في لندن وأميركا وأستراليا، حيث نبحت عن فرص الاستثمار غير المرتبطة بأسعار الفائدة وتذبذب الأسواق. ويخصوص الائتلاف في «علي بابا» قال السعد إن مكتب «الهيئة» في لندن أقدم على شراء حصة وهي تعتبر قليلة جداً ويعمل مديرو الاستثمار حالياً على دراسة امكانية زيادة الحصة من عمه، وذلك وفق نتيجة الدراسات، مؤكداً ان شركة علي بابا لها مستقبل واعد.

«الوطني» متفانلاً: نقطة تحول ومستثمرون عالميون مهتمون مجدداً بالاقتصاد الكويتي وأسواقه

## 28 مليار دينار حجم مشاريع الكويت الإستراتيجية بالخطة الجديدة



الاستثمار الأجنبي، حيث من المفترض أن تقوم هيئة تشجيع الاستثمار المباشر - الجهة المسؤولة عن مراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت - باستهداف كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي والسماح أيضاً بتملك المستثمر الاجنبي لما يصل الى 100٪ من المشروع في 14 قطاعاً ما لم يتم استثناء أي منها (ما يعرف بالقائمة «السلبية»). وتم إنشاء النافذة الموحدة لتسهيل انجاز المعاملات والبيت بالطلبات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 30 يوماً. ولتفادي البيروقراطية، ستوضع الهيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة.

كما قامت الحكومة مؤخراً بتعليق برنامج الأوفست الذي يلزم الشركات الأجنبية قانونياً باستثمار نسبة من العقود الممنوحة لها في الاقتصاد المحلي (عادة بنحو 10-30٪). ولطالما عبر المستثمرون عما يشكله هذا البرنامج من عائق لهم منذ إنشائه في العام 1992. ومن شأن تعليقه قد يعيد المستثمرين إلى الكويت، كما قد يساهم في استعادة الكويت ما خسرت في سوق المشاريع لصالح الدول المجاورة.

بصفة عامة، يبدو أن الكويت تسير حالياً على خطى إيجابية نحو تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز نموها، لاسيما مع وجود القوانين الجديدة والخطة الخمسية الجديدة للتنمية وتنازع نشاط المشاريع خلال العام 2014، وفيما أدت هذه المؤشرات الى تحسين الآفاق الاقتصادية للكويت، إلا أنها قد ساهمت أيضاً في لفت انتباه المستثمرين العالميين الذين أخذوا في إبداء اهتمامهم مجدداً في الاقتصاد الكويتي وأسواقه.

### 12 مليار دينار

#### حجم الإنفاق

#### الاستثماري لكل

#### سنة من السنوات

#### الخمس المقبلة

#### مشروعاً المصفاة

#### الجديدة والوقود

#### النفط الأكبر

#### بـ 8,6 مليارات

#### دينار

#### رفع مساهمة

#### القطاع الخاص

#### في الاقتصاد إلى

#### 34٪ من 22٪ حتى

#### نهاية 2012

#### الجهاز الفني

#### للمشروعات

#### ينجح في تسويق

#### مشروع محطة

#### الزور وحصوله على

#### التمويل اللازم

المشروع	القيمة (مليار دينار)
مترو الكويت (مشاريع التراكة بين القطاع الخاص والحام)	5.6
الوقود النظيف	4.6
المصفاة الجديدة	4.0
مدينة الخيران (مشاريع التراكة بين القطاع الخاص والحام)	3.9
محطة شمال الزور (مشاريع التراكة بين القطاع الخاص والحام)	2.4
ميناء مبارك الكبير	2.3
السكك الحديدية	2.0
مطار الكويت الدولي	1.7
جسر جابر الأحمد	0.7
مدينة المطلاع (مشاريع التراكة بين القطاع الخاص والحام)	0.7

المصدر: بنك الكويت الوطني وميد

استكمال ما يقارب 40٪ من مشروع محطة شمال الزور، احد مشاريع الكويت الرئيسية القائمة على الشراكة بين القطاع الخاص والحام، خلال مليار دولار (ما يعادل 6 مليارات دينار). وبالفعل، فقد استحوذت الكويت على الأقل على نصف الإنفاق النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي. ويستحوذ حالياً كل من قطاع البناء والإنشاء وقطاع الطاقة بشكل كبير. كما شهد نشاط قطاع البناء والإنشاء قوة أيضاً خلال العامين السابقين. فقد تمت ترسية عقود بقيمة 2.6 مليار دولار (ما يعادل 0.75 مليارات دينار)، و3.1 مليارات دولار (ما يعادل 0.9 مليار دينار) خلال العامين 2013 و2014 على التوالي. كما من المحتمل إضافة عقد بقيمة 1.2 مليار دولار (0.35 مليار دينار) لتطوير مستشفى الجهراء الذي من المفترض أن يتم خلال الربع الأخير من العام 2014، وذلك وفق خطة التوسعة التي تقوم بها وزارة الصحة لتسعة مستشفيات.

في الوقت نفسه، فقد تم

تصل الى مستويات اعلى في السنوات الاخيرة للخطة. ويعتبر مشروعا الوقود النظيف والمصفاة الجديدة مشروعين استراتيجيين لشركة البترول الوطنية الكويتية، ويشتملان القيام بعمليات توسعة وتطوير لاثنين من أهم مصافي الكويت (ميناء عبدالله وميناء الاحمدي) بالإضافة الى بناء مصفاة جديدة في منطقة الزور، وهو ما سيؤدي الى تضاعف الطاقة الانتاجية للكويت في قطاع التكرير لتصل الى 1.4 مليون برميل يوميا، مقارنة مع 0.7 مليون برميل يوميا حالياً. ومن المفترض أن يتم البدء بعمليات الإنشاء لمشروع الوقود النظيف في بداية العام 2015 بعد أن قامت الحكومة بالتوقيع على المشاريع في أبريل، بينما من المفترض أن يتم ترسية أول ثلاث مراحل من مشروع المصفاة الجديدة في شهر أبريل من العام 2015.

واستحوذت مشاريع الوقود النظيف ومشاريع تابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية مراكز تجميع النفط والغاز في الكويت على الإنفاق خلال هذا العام.

بمساهما في تعزيز قدرة الدولة الإنتاجية للتكرير وتحسين المنتجات المكررة.

● مشروع ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان الذي يهدف الى زيادة القدرة الاستيعابية المحدودة لهوائى الدولة، وتحقيق النمو المنشود في التجارة.

● مشروع توسعة المطار بقيمة 1,7 مليار دينار ومشروع المترو بقيمة 5,6 مليارات دينار اللذان يهدفان الى حل أزمة الازدحام المروري وتهيئة البنية التحتية للمستقبل. كما جددت الخطة الاهتمام الرسمي بتعزيز دور القطاع الخاص وتطويره، إذ تهدف الحكومة الى تحقيق نمو حقيقي في القطاع الخاص بمتوسط سنوي يصل الى 9,4٪ خلال السنوات الخمس المقبلة، مع زيادة مساهمة القطاع في الاقتصاد الى 34٪ من 22٪ وفقاً لبيانات العام 2012.

وتهدف السلطات الى إشراك الشركات الخاصة في عدد من المشاريع الضخمة تحت بند مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص ومشروع محطة شمال الزور المستقلة للطاقة والمياه بقيمة 2,4 مليار دينار والتي من المفترض أن تلبى زيادة الطلب على الكهرباء والمياه، ومشروع الخيران بقيمة 3,9 مليارات دينار، ومشروع تطوير مدينة المطلاع بقيمة 0,7 مليار دينار التي من شأنها أن تخفف من الضغط على قطاع الإسكان. ورغم صرف نحو 52,6 فقط من الإنفاق المحدد في الخطة السابقة (2010-2014)، فمن المرجح ان تحسن وتيرة تنفيذ المشاريع وأن ترتفع وتيرة الصرف الى 65-70٪ من الإنفاق المقرر خلال السنوات الخمس المقبلة، ولا تعتبر هذه النسبة بعيدة المنال، بل ان نسبة الصرف قد

### الحكومة توافق

#### على عقود

#### بـ 6 مليارات دينار

#### حتى نهاية

#### أغسطس..

#### ضعف المسجل

#### في 2013

#### سوق المشاريع

#### الكويتية الأسرع

#### نمواً في المنطقة..

#### بانتظار عقود

#### بـ 5 مليارات دينار

#### قبل نهاية 2014

#### المشروع

#### الكويتية الأسرع

#### نمواً في المنطقة..

#### بانتظار عقود

#### بـ 5 مليارات دينار

#### قبل نهاية 2014

#### المشروع

#### الكويتية الأسرع

#### نمواً في المنطقة..

#### بانتظار عقود

#### بـ 5 مليارات دينار

#### قبل نهاية 2014

#### المشروع

#### الكويتية الأسرع

#### نمواً في المنطقة..

#### بانتظار عقود

#### بـ 5 مليارات دينار

#### قبل نهاية 2014

#### المشروع

#### الكويتية الأسرع

#### نمواً في المنطقة..

#### بانتظار عقود

#### بـ 5 مليارات دينار

#### قبل نهاية 2014

#### المشروع

أبدى تقرير صدر أمس عن بنك الكويت الوطني، أكبر بنك محلي، تفاؤله بخطة التنمية الجديدة. وقال التقرير إن العام 2014 شهد تسارعا في نشاط سوق المشاريع في الكويت، الذي يعد رابع أكبر سوق للمشاريع في مجلس التعاون من حيث القيمة السوقية التي تبلغ 217 مليار دولار (أي ما يعادل 62 مليار دينار)، وذلك وفقا لـ «ميد». وبحلول نهاية شهر أغسطس، قامت الحكومة بقيمتها أكثر من 20,7 مليار دولار (6 مليارات دينار)، أي ضعف ما تم تسجيله العام الماضي، ما أدى الى تصنيف سوق المشاريع في الكويت من ضمن أسرع الأسواق نمواً في المنطقة. وتامل السلطات أن يكون العام 2014 نقطة تحول لسوق المشاريع في الكويت وانطلاقاً جيدة للخطة الخمسية للتنمية للفترة 2015 - 2020، خاصة أن هناك عقوداً تبلغ قيمتها 17 مليار دولار (4,9 مليارات دينار) على أقل تقدير في انتظار الحصول على الموافقة قبل نهاية العام.

وتهدف الخطة الخمسية للتنمية، التي تنتظر موافقة مجلس الأمة والتي تعتبر نقطة الانطلاق للرؤية الاستراتيجية للعام 2035 التي تحول الكويت الى مركز خدمات مالية وتجارية لمنطقة شمال الخليج العربي. وبصفة عامة، فإن الهدف الأساسي هو تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية التي من شأنها تقليل اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية، وذلك عن طريق تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية للدولة، وتسمى الخطة الى تحسين بيئة الأعمال في الكويت وجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار في قطاعي الصناعة والخدمات وذلك من خلال مجموعة مشاريع استثمارية لتطوير البنية التحتية والقوى البشرية ومن خلال اقرار حزمة من الإصلاحات القانونية والرقابية.

ووفقاً لخطة التنمية الخمسية، تتوقع السلطات أن يبلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري 11,8 مليار دينار لكل سنة من السنوات الخمس المقبلة، ويخصص منها 6,3 مليارات دينار سنوياً للاستثمار الحكومي لتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية التي تشمل: مشروع المصفاة الجديدة بقيمة 4 مليارات دينار ومشروع الوقود النظيف بقيمة 4,6 مليارات دينار، واللذان من المفترض أن